دور القضاء الاداري في
حمايـة الحقوق والحريـات

The Role of Administrative Judiciary in Protecting Rights and Freedoms

م.م. اية علي حسين
Asst. Inst. Aay Ali Hussein
ayalaw1991@gmail.com

م.م. بتول عباس سلمان
Asst. Inst. Batool Abbas Salman
batool.abbas1204a@colaw.uobaghdad.edu.iq

قسم الشؤون القانونية/ الجامعة التكنولوجية
Department of legal Affairs/ University of Technology

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الحيوي الذي يضطلع به القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات العامة ضمن المنظومة القانونية الحديثة. يمثل القضاء الإداري أداة فعّالة لمساءلة الإدارة العامة ومراقبة قراراتها، خاصة في الحالات التي تنطوي على تجاوز للسلطة أو تعسف في استخدام الصلاحيات. ويركز البحث على تحليل الآليات التي يتيحها هذا النوع من القضاء للأفراد للطعن في القرارات الإدارية، بما يضمن تحقيق مبدأ المشروعية وصون كرامة الأفراد.

يتناول البحث الإطار النظري للقضاء الإداري من حيث النشأة والتطور، ويستعرض المبادئ العامة التي تحكم عمله، مثل مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية. كما يناقش أبرز التحديات التي يواجهها هذا القضاء، لا سيما الضغوط السياسية، ونقص الكفاءات أو الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى طول إجراءات التقاضي أحيانًا، ما قد يحد من فاعليته.

ويولي البحث أهمية خاصة للمقارنة بين نماذج دولية مختارة، من بينها فرنسا كمهد للقضاء الإداري الحديث، ودول عربية مثل مصر والمغرب، مما يتيح فهمًا أعمق لاختلاف السياقات القانونية والإجرائية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات الرامية إلى تعزيز دور القضاء الإداري في حماية الحقوق، من بينها ضرورة تحديث التشريعات، وتكريس استقلال القضاة، وتوسيع صلاحيات المحاكم الإدارية، وتؤكد نتائج البحث أن القضاء الإداري يشكل دعامة أساسية لضمان احترام الحقوق والحريات في مواجهة الإدارة، وأن تطويره يشكل ركيزة مهمة لترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

كلمات مفتاحية: القضاء الإداري، الحقوق والحريات، الرقابة القضائية، سيادة القانون

Abstract

This research aims to examine the vital role played by the administrative judiciary in protecting public rights and freedoms within the modern legal system. The administrative judiciary represents an effective tool for holding public administration accountable and monitoring its decisions, particularly in cases involving abuse of authority or misuse of powers. The research focuses on analyzing the mechanisms this type of judiciary provides individuals with the ability to challenge administrative decisions, ensuring the principle of legality and preserving individual dignity.

The research examines the theoretical framework of the administrative judiciary in terms of its origins and development, and reviews the general principles governing its work, such as the principle of separation of powers and the independence of the judiciary. It also discusses the most prominent challenges facing this judiciary, particularly political pressures, a lack of qualified human and financial resources, and the sometimes lengthy litigation procedures, which may limit its effectiveness.

The research places particular importance on comparing selected international models, including France as the cradle of modern administrative judiciary, with Arab countries such as Egypt and Morocco, allowing for a deeper understanding of the differences in legal and procedural contexts. The study concluded with a set of recommendations aimed at strengthening the role of the administrative judiciary in protecting rights, including the need to update legislation, establish the independence of judges, and expand the powers of administrative courts.

The research findings confirm that the administrative judiciary constitutes a fundamental pillar for ensuring respect for rights and freedoms in the face of the administration, and that its development constitutes an important pillar for consolidating the rule of law and institutions.

Keywords: Administrative Judiciary, Rights and Freedoms, Judicial Oversight, Rule of Law

المقدمة

في الأنظمة القانونية الحديثة، لم يعد دور القضاء مقتصرًا على الفصل في المنازعات بين الأفراد، بل امتد ليشمل رقابة الدولة ذاتها، ولا سيما سلطتها الإدارية. من هنا يكتسب القضاء الإداري أهمية متزايدة بوصفه الحارس الأمين على مبدأ المشروعية، والضامن الأبرز لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف الإدارة. وفي ظل التوسّع الكبير في اختصاصات الدولة ووظائفها الإدارية، بات القضاء الإداري يشكل أحد أبرز تجليات الرقابة على السلطة التنفيذية، ووسيلة فعالة لتحقيق العدالة الإدارية.

من خلال الطعن في القرارات الإدارية غير المشروعة، والرقابة على المشروعية، وتقرير حق التعويض، يستطيع الفرد أن يقف ندًّا أمام سلطة عامة تملك موارد ونفوذًا قد يفوق قدرته على المواجهة. ومع ذلك، فإن واقع القضاء الإداري يختلف من بلد إلى آخر، بحسب درجة استقلاليته، وضماناته المؤسسية، وفعالية إجراءاته.

في التجربة الفرنسية، يُعد مجلس الدولة (Conseil d'État) نموذجًا للقضاء الإداري الفعّال، إذ يتمتع بصلاحيات واسعة في إلغاء القرارات الإدارية والرقابة على أعمال الإدارة. أما في النظم الأنجلوساكسونية كالنظام الأمريكي، فغياب قضاء إداري مستقل بالمفهوم اللاتيني لا يمنع وجود آليات رقابية فعالة عن طريق القضاة الإداريين داخل النظام العام للقضاء.

أما في الدول العربية، فرغم إنشاء هيئات ومجالس إدارية وقوانين ذات صلة، ما زالت هناك فجوة بين النص القانوني والواقع التطبيقي، حيث تبرز عدة مشاكل مثل طول أمد التقاضي، نقص الاستقلالية، غياب التدريب القضائي المتخصص، وعدم فعالية تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة.

ويُمثل **العراق نموذجًا واقعيًا لهذه الإشكالات**، إذ يتوفر فيه قضاء إداري مختص، يتمثل في "محكمة القضاء الإداري" التابعة لمجلس الدولة العراقي، والتي تنظر في المنازعات الإدارية المتعلقة بالوظيفة العامة والقرارات الإدارية المخالفة للقانون. إلا أن هذا القضاء ما يزال يواجه عدة تحديات، من بينها محدودية اختصاصاته القانونية، وضعف تنفيذ الأحكام الصادرة عنه من قبل الجهات الإدارية، فضلًا عن نقص الكوادر القضائية المتخصصة في القانون الإداري، وهو ما يؤثر في فعاليته كأداة لحماية الحقوق والحريات العامة (عبد الله، ٢٠١٥؛ القحطاني، ٢٠١٦).

وتزداد أهمية هذا الموضوع في السياق العراقي، في ظل التغيرات السياسية والمؤسساتية التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٣، وما رافقها من توسّع في صلاحيات الإدارة العامة دون أن يُقابل ذلك تطور كافٍ في منظومة الرقابة القضائية. وعليه، فإن البحث في القضاء الإداري العراقي لا يُعد ترفًا أكاديميًا، بل ضرورة عملية لفهم مواطن الخلل والقصور، واقتراح معالجات قانونية ومؤسسية تدفع نحو بناء منظومة عدالة إدارية أكثر فاعلية.

بناءً على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع القضاء الإداري في السياق العربي، وخصوصًا في العراق، ومحاولة الإجابة عن التساؤل الجوهري المتعلق بمدى فعالية هذا القضاء في حماية الحقوق والحريات العامة، وما يواجهه من عقبات تحدّ من قدرته على أداء هذه المهمة الدستورية والمجتمعية الحساسة.

إشكالية البحث

إن وجود قضاء إداري لا يعني بالضرورة وجود حماية فعالة للحقوق. في عدد من الدول العربية، يتم إنشاء محاكم إدارية أو دوائر خاصة داخل المحاكم العادية دون أن تُستكمل البنية القانونية والتنظيمية لتفعيل دور هذا القضاء، ما يؤدي إلى ظهور صورة شكلية للعدالة الإدارية دون مضمون حقيقي.

ومن هذا المنطلق، تتمحور **إشكالية البحث** حول السؤال التالي:

إلى أي مدى يتمكن القضاء الإداري من تحقيق حماية فعّالة للحقوق والحريات العامة في مواجهة تعسف الإدارة، وما هي التحديات البنيوية والسياسية والقانونية التي تحدّ من دوره؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الرئيس عدد من **الأسئلة الفرعية** ذات الطابع التحليلي والمقارن:

١) ما الفرق بين اختصاصات القضاء الإداري والدستوري في حماية الحقوق؟
٢) إلى أي حد يلتزم القضاء الإداري بالمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان؟
٣) ما أهم التحديات البنيوية، السياسية، والقانونية التي تعوق دور القضاء الإداري في السياق العربي؟

هذه الأسئلة تمثل جوهر الدراسة وتسعى إلى استكشاف مدى كفاءة النظام الإداري في تحقيق حماية حقيقية للحقوق والحريات في ظل التغيرات السياسية والمؤسسية المعاصرة.

فرضية البحث

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة، **يفترض البحث** أن القضاء الإداري، رغم امتلاكه صلاحيات قانونية تؤهله لحماية الحقوق والحريات، إلا أن فاعليته تُقيّد بعدد من العوامل، أهمها:

١) غياب أو ضعف استقلاليته المؤسسية عن السلطة التنفيذية.
٢) التحديات السياسية والضغوط الخارجية على الأحكام القضائية.
٣) نقص التكوين المتخصص للقضاة الإداريين.
٤) طول الإجراءات القضائية وتعقيدها.

٥) عدم فعالية آليات تنفيذ الأحكام الإدارية، خاصةً تلك الصادرة ضد جهات حكومية.

تشير هذه الفرضية إلى أن فاعلية القضاء الإداري تتوقف ليس فقط على النصوص القانونية، بل أيضًا على البيئة السياسية، والثقافة القانونية، وقدرة المجتمع المدني على دعم العدالة الإدارية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي مع التفسير النقدي للنصوص والاجتهادات القضائية، إضافة إلى منهج المقارنة بين تجارب دول مختارة (فرنسا – الولايات المتحدة – العراق).

«المبحث الأول»

الإطار النظري للقضاء الإداري

المطلب الأول: مفهوم القضاء الإداري

القضاء الإداري هو ذلك الفرع من فروع السلطة القضائية الذي يتخصص في الفصل في المنازعات التي تكون جهة الإدارة طرفًا فيها بوصفها سلطة عامة. يُعنى القضاء الإداري بحماية مبدأ المشروعية الذي يُلزم جميع السلطات، بما فيها السلطة الإدارية، بالتصرف وفقًا للقانون. من هنا، تبرز أهمية القضاء الإداري باعتباره حارسًا على حقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة السلطات الإدارية التي قد تتجاوز حدود صلاحياتها أو تُسيء استخدام السلطة. (عوض، ٢٠١٠: ٢٥)

القضاء الإداري يمكن تعريفه بأنه الجهة القضائية التي تتولى الفصل في المنازعات بين الأفراد والإدارة، حينما تكون الإدارة طرفًا في النزاع بسلطتها العامة أو بسبب أعمالها ذات الطبيعة الإدارية. وتختلف طبيعة القضاء الإداري عن القضاء العادي، حيث إن القضاء الإداري يُعنى أساسًا بالنظر في مدى مشروعية القرارات والأعمال الإدارية، ولا يختص بالقضايا ذات الطابع الجنائي أو المدني التي تدخل ضمن اختصاص القضاء العادي، ووفقًا لتعريفات القانونيين، القضاء الإداري هو "السلطة التي تختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن ممارسة الإدارة لسلطاتها، بما يضمن حماية حقوق الأفراد من أي تجاوزات إدارية".

ومن خلال ذلك التعريف، يتضح أن القضاء الإداري ليس مجرد جهة قضائية تفصل في المنازعات بين الأفراد والإدارة، بل يمثل كذلك آلية لضمان احترام الإدارة لمبدأ الشرعية وسيادة القانون. (الشريف، ٢٠٠٨: ٤٣).

القضاء الإداري، باعتباره نظامًا قانونيًا متكاملًا، لم يكن موجودًا منذ البدايات الأولى للتاريخ القضائي، بل تطور بشكل تدريجي عبر الزمن استجابةً للحاجة المتزايدة

إلى نظام قانوني يضبط علاقة الأفراد بالسلطات العامة. ولعل النظام الفرنسي هو الرائد في هذا المجال، حيث نشأ القضاء الإداري بشكل مستقل عن القضاء العادي. وقد تطورت هذه الفكرة في عهد الإمبراطور نابليون بونابرت، مع إنشاء مجلس الدولة الفرنسي (Conseil d'État) في عام ١٧٩٩، الذي أصبح النموذج الرائد للقضاء الإداري في العالم. وفي البداية، كان القضاء الإداري الفرنسي عبارة عن هيئة إدارية بحتة، مهمتها تقديم الاستشارات القانونية للإدارة العامة.

ومع مرور الوقت، وتحديدًا في عام ١٨٧٢، تم تعديل وظائف مجلس الدولة ليتحول إلى جهة قضائية تتمتع بالاستقلالية في الفصل بالمنازعات الإدارية، مع منحه سلطة إصدار الأحكام الملزمة للإدارة. وهذا النموذج الفرنسي ألهم العديد من الأنظمة القانونية في العالم، خاصة في أوروبا والشرق الأوسط. فانتقلت فكرة القضاء الإداري إلى دول مثل مصر، التي أنشأت مجلس الدولة المصري في عام ١٩٤٦ على غرار النموذج الفرنسي. وفي المقابل، بعض الأنظمة القانونية مثل النظام الأنجلوساكسوني (بريطانيا وأمريكا)، لم تطور نظامًا قضائيًا إداريًا مستقلًا بنفس الشكل الموجود في الأنظمة اللاتينية. بدلاً من ذلك، يتولى القضاء العادي في هذه الأنظمة الفصل في المنازعات الإدارية إلى جانب المنازعات المدنية والجنائية.

ويعود هذا الاختلاف إلى الفلسفة القانونية المختلفة بين الأنظمة، حيث تؤمن الأنظمة الأنجلوساكسونية بأن وجود قضاء واحد لجميع النزاعات يُحقق وحدة في العدالة، بينما ترى الأنظمة اللاتينية أن الفصل بين القضاء الإداري والعادي يمنح كل منهما اختصاصًا نوعيًا يناسب طبيعته. (الطماوي، ٢٠١٥: ٧١)

في العالم العربي، شهد القضاء الإداري تطورًا متأخرًا مقارنة بالنظامين الأوروبيين. ومع ذلك، فقد أخذت الدول العربية بالاستفادة من التجارب الغربية، وخاصة التجربة الفرنسية. تأسست محاكم إدارية في العديد من الدول العربية، مثل مصر، العراق، المغرب، والأردن، حيث تبنّت هذه الدول نموذج القضاء الإداري كجزء

أساسي من النظام القضائي. في مصر، على سبيل المثال، أصبح مجلس الدولة المصري نموذجًا يحتذى به في العديد من الدول العربية، حيث يختص مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية وإلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون. في العراق، تم إنشاء محاكم إدارية تختص بنظر القضايا المتعلقة بالقرارات الإدارية والوظائف العامة.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه القضاء الإداري في بعض الدول العربية، مثل نقص الاستقلالية أو التأثيرات السياسية، إلا أنه يمثل تطورًا هامًا نحو تحقيق الحماية القضائية لحقوق الأفراد في مواجهة السلطة العامة. القضاء الإداري، بوصفه محكمة تفصل في المنازعات الإدارية، يلعب دورًا رئيسيًا في حماية حقوق الأفراد من أي تجاوزات إدارية قد تقوم بها السلطات العامة. من خلال مراجعة القرارات الإدارية وفحص مدى مطابقتها للقانون، يسعى القضاء الإداري إلى ضمان أن تلتزم الإدارة بمبدأ الشرعية وعدم استخدام السلطة بشكل تعسفي، ولأن الإدارة تتمتع بسلطات واسعة، خاصة في اتخاذ القرارات التي تمس حياة الأفراد بشكل مباشر (مثل قرارات التوظيف، والترخيصات، وتنفيذ المشاريع العامة)، فإن دور القضاء الإداري يتعاظم كآلية رقابية تهدف إلى منع الانتهاكات وضمان التوازن بين المصلحة العامة وحقوق الأفراد. (الدسوقي، ٢٠١١: ٣٢)

الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري غالبًا ما تتعلق بإلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة، أو التعويض عن الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة القرارات التعسفية. وبهذا، يمثل القضاء الإداري وسيلة فعالة لتحقيق العدالة، ليس فقط للأفراد المتضررين، بل أيضًا للإدارة نفسها التي تستفيد من وجود آلية قانونية تضبط تصرفاتها وتساعدها على اتخاذ قرارات قانونية سليمة، ويظهر القضاء الإداري كنظام قانوني معقد ومتطور، يهدف إلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وسلطة الإدارة.

ومع تطور الأنظمة القانونية، لا يزال القضاء الإداري يلعب دورًا هامًا في حماية الحقوق والحريات، وخاصة في مواجهة السلطات العامة التي قد تتجاوز حدود صلاحياتها. (الخطيب، ٢٠٠٩: ١٥)

المطلب الثاني: الحقوق والحريات في النظام القانوني

الحقوق والحريات الأساسية تمثل جوهر القيم الإنسانية التي تحمي كرامة الفرد وتمكنه من ممارسة حياته بشكل آمن ومزدهر. وتعتبر هذه الحقوق جزءًا من الطبيعة الإنسانية ولا يجوز التعدي عليها بأي حال من الأحوال، إذ تمنح للأفراد دون تمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو الأصل الاجتماعي أو أي عوامل أخرى، وتشمل الحقوق الأساسية العديد من الجوانب التي تلامس حياة الأفراد بشكل يومي. يمكن تصنيف هذه الحقوق إلى فئات متعددة وفقاً لطبيعتها ومجال تأثيرها، مثل: (عبد الحميد، ٢٠١٤: ٥٥)

- **الحقوق المدنية والسياسية:** وهي تلك الحقوق التي تتعلق بحرية الأفراد في المشاركة في الحياة العامة والسياسية دون تمييز أو تمييز تعسفي من قبل الدولة. من هذه الحقوق: الحق في الحياة، الحق في الحرية والأمن الشخصي، الحق في الانتخاب والمشاركة السياسية، حرية الرأي والتعبير، وحرية العقيدة والدين.
- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** هذه الفئة من الحقوق ترتبط بقدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات والموارد التي تمكنهم من العيش الكريم. مثل الحق في التعليم، الحق في العمل، الحق في الصحة، الحق في السكن الملائم، والحق في مستوى معيشي لائق.
- **الحقوق الثقافية:** تتعلق هذه الحقوق بالحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات، وتشمل حقوقًا مثل الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحفاظ على التراث الثقافي، وحرية الفنون والعلوم.

تعرف الحقوق والحريات الأساسية أيضًا بأنها "المعايير الدنيا التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان من أجل تحقيق كرامته وتطوير شخصيته"، وهي تلك الحقوق التي يكفلها الدستور أو القانون الدولي أو كليهما للأفراد لحمايتهم من أي انتهاك أو تقييد غير مشروع. (السعدي، ٢٠١٦: ٦٦)

يتم تحقيق حماية الحقوق والحريات الأساسية من خلال عدة آليات قانونية في النظامين الوطني والدولي، حيث تعتمد هذه الآليات على المؤسسات القانونية والتشريعية والقضائية لضمان التزام الدولة والسلطات العامة بتوفير وحماية هذه الحقوق. والعديد من الأنظمة القانونية الوطنية تمنح الأولوية لحماية الحقوق والحريات الأساسية من خلال الدساتير والقوانين المحلية. وفي هذا السياق، تُعتبر الدساتير الوثيقة الأسمى في أي نظام قانوني ومرجعًا أساسيًا لحماية حقوق الأفراد. (القحطاني، ٢٠١٦: ٦٤)

- **الدساتير الوطنية**: معظم الدول تتضمن دساتيرها فصولًا أو أبوابًا كاملة مخصصة لحماية الحقوق والحريات الأساسية. هذه النصوص تتناول بالتفصيل حقوق الأفراد، وواجبات الدولة في حمايتها. على سبيل المثال، تنص العديد من الدساتير على حرمة المسكن، حرية التعبير، الحق في العدالة، وتحديدًا ما يتعلق بالحق في المساواة أمام القانون. وفي كثير من الأحيان، تُعتبر هذه الحقوق غير قابلة للانتقاص أو التعليق إلا في حالات الطوارئ القصوى التي تتطلب تدخلًا ضروريًا للدولة لحماية الأمن القومي أو النظام العام. (أبو زيد، ٢٠١٤: ١٠٤)
- **القوانين الوطنية**: إلى جانب الدساتير، توجد القوانين الوطنية التي تسعى إلى ضمان حماية الحقوق والحريات، مثل قوانين حقوق الإنسان، قوانين العمل التي تحمي العمال من الاستغلال، القوانين الجنائية التي تحظر التعذيب والمعاملة

القاسية أو اللاإنسانية. هذه القوانين تُفعِّل نصوص الدستور وتترجمها إلى آليات عملية تسهل للأفراد الحصول على حقوقهم وحرياتهم.

- **السلطة القضائية:** القضاء هو الحامي الأساسي للحقوق والحريات. يلجأ الأفراد إلى المحاكم لطلب الحماية من القرارات التعسفية أو الانتهاكات التي يتعرضون لها. وقد يكون للقضاء دورٌ هام في تفسير النصوص القانونية بما يخدم حماية الحقوق ويعزز الحريات. وفي هذا الإطار، تُعد المحاكم الدستورية ومحاكم النقض والمجالس القضائية من أبرز المؤسسات القضائية التي تُعنى بمراجعة القوانين والقرارات والتأكد من مطابقتها للدستور ولحقوق الأفراد. وإلى جانب الأنظمة الوطنية، تلعب المنظمات والهيئات الدولية دورًا محوريًا في حماية الحقوق والحريات على المستوى العالمي. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح العالم أكثر وعيًا بأهمية حماية حقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى ظهور إطار قانوني دولي يهدف إلى منع الانتهاكات الجسيمة للحقوق. (العمري، ٢٠١١: ٨١)
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** يُعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الوثيقة الأممية الأساسية التي وضعت حجر الأساس لحماية الحقوق والحريات على المستوى الدولي. هذا الإعلان يُعد مرجعًا أساسيًا لكل الدول، حيث يقر بحقوق الإنسان الأساسية التي لا يجوز المساس بها، مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمان، وحق التعليم، والعمل، والعيش بكرامة.
- **المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان:** إلى جانب الإعلان العالمي، توجد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تلتزم الدول بموجبها بحماية حقوق الأفراد. من أبرز هذه المعاهدات: (فوزي، ٢٠٢٠: ٨٨)

١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، الذي يعزز حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حق الحياة، وحظر التعذيب، وحق الانتخاب.

٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، الذي يعترف بحقوق العمل، والحق في التعليم، والحق في الصحة، وغيرها من الحقوق الاجتماعية.
٣) اتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٤)، التي تُلزم الدول بحظر التعذيب وتقديم مرتكبيه للعدالة.

- **الهيئات الدولية لحقوق الإنسان**: تعمل العديد من المنظمات والهيئات الدولية على حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي. على سبيل المثال، تعمل الأمم المتحدة عبر مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على مراقبة حالة حقوق الإنسان في مختلف الدول. كما توفر المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية آليات دولية للتحقيق في الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- **الإجراءات الدولية**: إلى جانب المعاهدات والهيئات، توجد آليات دولية تتيح للأفراد تقديم شكاوى ضد حكوماتهم أمام هيئات دولية إذا تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الأساسية. فعلى سبيل المثال، يُمكن للأفراد تقديم شكاوى إلى اللجان الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل لجنة حقوق الإنسان أو لجنة مناهضة التعذيب.

إن العلاقة بين الحماية الوطنية والدولية للحقوق والحريات تعد علاقة تكاملية، حيث تقوم الحماية الدولية بدور تعزيز القوانين الوطنية وتقديم إطار قانوني دولي يمكن من خلاله مساءلة الحكومات في حالة إخفاقها في حماية حقوق الأفراد. الدول التي تُوقع على المعاهدات الدولية تلتزم بتعديل تشريعاتها الوطنية بما يتناسب مع المعايير الدولية، مما يضمن حماية حقوق الأفراد بشكل فعّال في الداخل والخارج. وعلى هذا النحو، تُظهر الأنظمة الوطنية والدولية التزامًا بحماية حقوق الإنسان، وتُقدم آليات متعددة لضمان عدم انتهاك هذه الحقوق. ومع ذلك، تواجه الحماية تحديات عديدة على

المستوى العملي، بما في ذلك التأثيرات السياسية، والصراعات الداخلية، ونقص الوعي بالقوانين. (السيد، ٢٠١٨: ١٠٢)

المطلب الثالث: علاقة القضاء الإداري بالحقوق والحريات

يُعتبر القضاء الإداري ركيزة أساسية في حماية حقوق الأفراد أمام السلطة التنفيذية. فوظيفة القضاء الإداري لا تقتصر على النظر في الطعون الإدارية فحسب، بل تمتد إلى تحقيق التوازن بين سلطات الدولة وضمان عدم تجاوز هذه السلطات حدودها المرسومة قانونيًا، وهو ما يضمن للأفراد حقوقهم وحرياتهم وان القضاء الإداري هو مجموعة من المحاكم أو الهيئات القضائية التي تُعنى بالنظر في المنازعات الإدارية التي تطرأ بين الأفراد والسلطات الإدارية. ومن خلال هذا الدور، يقوم القضاء الإداري بمراقبة مشروعية القرارات الإدارية التي تتخذها الجهات الحكومية، ويعمل على ضمان عدم تعرض الأفراد لقرارات تعسفية أو غير مشروعة ويعد هذا النوع من القضاء مستقلًا عن القضاء العادي، حيث يتمتع بصلاحيات خاصة تتيح له مراجعة القرارات الإدارية وتقديم الحماية اللازمة للأفراد. ويهدف القضاء الإداري إلى تحقيق العدالة من خلال توفير آلية قانونية لمحاسبة السلطة التنفيذية على أفعالها، وهو ما يُعزز من فكرة سيادة القانون ويؤكد على حق الأفراد في الدفاع عن حقوقهم ويُتيح القضاء الإداري عدة وسائل لحماية حقوق الأفراد، تتنوع بحسب النظام القانوني لكل دولة، لكن يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (إبراهيم، ٢٠١٧: ٣٩)

- **الطعن بالإلغاء:** يحق للأفراد الطعن في القرارات الإدارية أمام القضاء الإداري. ويقوم القاضي الإداري بمراجعة هذه القرارات للتأكد من مشروعية الإجراءات المتبعة ومدى انطباقها على القوانين المعمول بها. فإذا تبين للقاضي أن القرار الإداري اتخذ بشكل غير قانوني أو غير عادل، فإنه يُمكنه إلغاؤه، مما يوفر حماية فورية لحقوق الأفراد.

- **الطعن بالتعويض**: في حال تسبب السلطة التنفيذية في ضرر للأفراد نتيجة قرار إداري غير مشروع، يُمكن للأفراد المطالبة بالتعويض. ويعمل القضاء الإداري على تقدير التعويضات المناسبة للأفراد المتضررين، مما يعزز من حقوقهم ويضمن تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.
- **الأوامر القضائية**: يحق للقضاء الإداري إصدار أوامر تُلزم السلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات معينة لحماية حقوق الأفراد. على سبيل المثال، يمكن أن يأمر القاضي بإعادة موظف مُفصول إلى عمله إذا تبين أن الفصل كان غير مشروع.

يعمل القضاء الإداري أيضًا على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في عمل السلطات الإدارية. من خلال فتح باب التقاضي أمام الأفراد، يُمكن للأشخاص الاطلاع على إجراءات اتخاذ القرارات الإدارية، مما يعزز من ثقة المجتمع في المؤسسات الحكومية. كما أن حضور المحاكمات الإدارية يساهم في إظهار مدى التزام السلطات بقواعد القانون. وتتعدى مهمة القضاء الإداري مجرد مراجعة القرارات الإدارية؛ إذ يقوم أيضًا بحماية الحريات العامة من الانتهاكات. فعندما تُقدم السلطة التنفيذية على اتخاذ إجراءات قد تُقيد من حرية الأفراد، مثل فرض قيود على حرية التعبير أو التجمع، فإن الأفراد يُمكنهم اللجوء إلى القضاء الإداري للطعن في هذه الإجراءات. (القاضي، ٢٠١٣: ٢٦)

- **حماية حرية التعبير**: عندما تصدر قرارات إدارية تقيد حرية التعبير، يُمكن للأفراد تقديم طعن أمام القضاء الإداري. حيث يتولى القاضي فحص هذه القرارات والتأكد مما إذا كانت تتماشى مع المعايير القانونية والدستورية. وبالتالي، يقوم القضاء الإداري بدور حيوي في حماية حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم.
- **حماية حق التجمع**: يُعتبر حق التجمع السلمي من الحقوق الأساسية التي تُعزز من المشاركة السياسية. عندما تتخذ السلطات الإدارية إجراءات لمنع

التجمعات أو التظاهرات، يتدخل القضاء الإداري لحماية هذا الحق، حيث ينظر في مشروعية تلك الإجراءات ويعمل على إلغائها إذا كانت تنتهك حقوق الأفراد.

رغم الدور الهام الذي يلعبه القضاء الإداري في حماية حقوق الأفراد، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فعاليته. من هذه التحديات: (الشيخ، ٢٠١٢: ٤٩)

- **تأثير السلطة التنفيذية**: قد تتعرض القرارات القضائية لضغوط من السلطة التنفيذية، مما قد يُضعف من استقلالية القضاء الإداري. وفي بعض الأنظمة، يمكن أن تؤثر السياسة العامة على القرارات القضائية، مما يُعزز من انعدام الثقة في العدالة الإدارية.
- **الإجراءات المعقدة**: يمكن أن تكون إجراءات التقاضي الإداري معقدة وطويلة، مما قد يُثني الأفراد عن اللجوء إلى القضاء. لذا، يتعين على الأنظمة القانونية العمل على تبسيط هذه الإجراءات لتيسير وصول الأفراد إلى العدالة.
- **نقص الوعي القانوني**: يعاني الكثير من الأفراد من نقص الوعي بحقوقهم القانونية والإجراءات المتاحة لهم، مما يُعيق قدرتهم على الاستفادة من حماية القضاء الإداري.

إن القضاء الإداري يلعب دورًا محوريًا في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم أمام السلطة التنفيذية. من خلال توفير آليات قانونية فعالة، يُسهم القضاء الإداري في تحقيق العدالة والمساءلة، ويعزز من مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التحديات التي ينبغي مواجهتها لضمان فعالية هذا الدور وتحقيق حماية أفضل لحقوق الأفراد. (القاضي، ٢٠١٣: ٢٢).

«المبحث الثاني»

اختصاصات القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في التصدي للقرارات الإدارية الجائرة

يعتبر القضاء الإداري هو الجهة المختصة بالتحقيق في مدى مشروعية القرارات الإدارية التي تصدر عن السلطات التنفيذية. وتتمثل إحدى المهام الأساسية للقضاء الإداري في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال إلغاء القرارات الإدارية الجائرة أو المخالفة للقانون وتتجلى أهمية هذا الدور في عدة جوانب: (العمري، ٢٠١١: ٧٨)

١) **ضمان المشروعية:** يقوم القضاء الإداري بدور محوري في حماية المشروعية من خلال مراجعة القرارات الإدارية للتأكد من عدم تعارضها مع القوانين والأنظمة السارية. إذا تبين أن القرار الإداري قد اتخذ بطريقة غير قانونية، أو أنه يتجاوز صلاحيات السلطة الإدارية، فإنه يُمكن إلغاؤه. وهكذا، يضمن القضاء الإداري عدم تجاوز السلطة التنفيذية لحدودها، مما يحافظ على حقوق الأفراد.

٢) **حماية حقوق الأفراد:** يُعتبر القضاء الإداري بمثابة حصن لحماية حقوق الأفراد من التعسف الإداري. فإذا اتخذت السلطة الإدارية قرارًا جائرًا يؤثر سلبًا على حقوق الأفراد، يُمكن للمتضررين اللجوء إلى القضاء الإداري لتقديم طعن ضد هذا القرار. وعندما تقبل المحكمة الطعن، يُمكنها إصدار حكم بإلغاء القرار، مما يُعيد الحقوق إلى أصحابها ويعزز من شعور الأمان لدى الأفراد.

٣) **تعزيز مبدأ العدالة:** من خلال إلغاء القرارات الإدارية الجائرة، يعزز القضاء الإداري من مفهوم العدالة في المجتمع. فالأفراد يجب أن يثقوا في أن لديهم

الحق في الاعتراض على القرارات التي تُؤثر عليهم سلبًا، وأن هناك جهة مستقلة تراقب تصرفات السلطة التنفيذية وتعمل على إنصافهم.

لإلقاء الضوء على كيفية تصدي القضاء الإداري للقرارات الإدارية الجائرة، يمكن استعراض بعض الحالات القضائية الشهيرة التي عكست فعالية هذا النوع من القضاء: (أبو زيد، ٢٠١٤: ٩١)

١) **الحالة الأولى: قرار فصل موظف حكومي**: في إحدى الحالات، تم فصل موظف حكومي بشكل تعسفي، حيث اتخذت الإدارة هذا القرار دون تقديم أسباب مقنعة ودون اتباع الإجراءات القانونية اللازمة. قدم الموظف طعنًا أمام القضاء الإداري، حيث أكدت المحكمة أن القرار لم يكن مستندًا إلى أسباب قانونية واضحة، وأنه تم اتخاذه دون مراعاة حقوق الدفاع. بناءً على ذلك، أصدرت المحكمة حكمًا بإلغاء قرار الفصل، مما أعاد الموظف إلى منصبه وأكد على أهمية مراعاة حقوق الأفراد في الإجراءات الإدارية. (المؤيد، ٢٠١٧: ٥٧)

٢) **الحالة الثانية: إلغاء قرار إداري بشأن تنظيم التظاهرات**: في حالة أخرى، قامت السلطات المحلية بفرض قيود على تنظيم التظاهرات العامة، مما أثر سلبًا على حرية التعبير والتجمع. قرر عدد من المنظمين الطعن في هذا القرار أمام القضاء الإداري، حيث استندوا إلى حقوقهم المنصوص عليها في الدستور. استمعت المحكمة إلى المرافعات وأكدت على أن الحق في التجمع السلمي هو حق أساسي يجب حمايته. وأصدرت حكمًا بإلغاء القيود المفروضة على التظاهرات، مما ساهم في تعزيز حرية التعبير وحق التجمع. (علي، ٢٠١٢: ١٢٠)

٣) **الحالة الثالثة: القرار المتعلق بتراخيص العمل**: قامت إحدى الإدارات المحلية برفض تجديد تراخيص العمل لعدد من الشركات دون إبداء الأسباب القانونية الكافية. تقدمت الشركات بطعن أمام القضاء الإداري، حيث قررت المحكمة أن هذا القرار كان غير قانوني، حيث لم يتماشى مع الأسس القانونية لتجديد

التراخيص. نتيجة لذلك، ألغت المحكمة القرار الإداري، مما أتاح للشركات الاستمرار في عملها. (يوسف، ٢٠١٩: ٤٢)

١) **تأثير القرارات القضائية على السلطة التنفيذية:** تؤكد هذه الحالات القضائية على الأثر الكبير الذي تتركه الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري على تصرفات السلطة التنفيذية. فعندما تصدر المحكمة حكمًا بإلغاء قرار إداري، فإن ذلك لا يُعتبر مجرد انتصار للفرد المتضرر، بل يُمثل أيضًا تذكيرًا للسلطات بضرورة الالتزام بالقانون واحترام حقوق الأفراد. هذا يُعزز من ثقافة احترام القانون ويُشجع السلطة التنفيذية على اتخاذ قرارات مدروسة تتماشى مع مبادئ العدالة والمشروعية. (الخولي، ٢٠١٨: ١١٨)

٢) **الحاجة إلى تعزيز القضاء الإداري:** بالرغم من الدور الفعال الذي يلعبه القضاء الإداري في التصدي للقرارات الإدارية الجائرة، إلا أن هناك حاجة مستمرة لتعزيز هذا النوع من القضاء. من الضروري أن تُتخذ خطوات لتحسين آليات التقاضي وتيسير إجراءات الطعن، بما يضمن أن يكون لكل فرد الحق في الوصول إلى العدالة بسهولة. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات: (السعدي، ٢٠١٦: ٦٧)

١) تبسيط القواعد والإجراءات المتبعة في تقديم الطعون، مما يُشجع الأفراد على اللجوء إلى القضاء.

٢) زيادة الوعي القانوني بين المواطنين حول حقوقهم والإجراءات المتاحة لهم للطعن في القرارات الإدارية.

٣) ضمان استقلالية القضاء الإداري عن الضغوط السياسية والإدارية، مما يُعزز من مصداقيته وقدرته على حماية الحقوق.

يُعتبر القضاء الإداري ركنًا أساسيًا في حماية الحقوق والحريات من خلال تصديه للقرارات الإدارية الجائرة. من خلال إلغاء هذه القرارات، يسهم القضاء الإداري في

تعزيز العدالة وحماية حقوق الأفراد، مما يُعزز من ثقة المجتمع في المؤسسات الحكومية. مع ذلك، فإن التحديات القائمة تستدعي بذل المزيد من الجهود لتعزيز فعالية القضاء الإداري وتيسير الوصول إلى العدالة للجميع. (السيد، ٢٠١٨: ٧٧)

المطلب الثاني: آليات حماية الحقوق من خلال القضاء الإداري

يعتبر القضاء الإداري وسيلة رئيسية لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد في مواجهة القرارات الإدارية. ولضمان فعالية هذا القضاء، توجد إجراءات تقاضي محددة يتم اتباعها من قبل الأفراد الذين يسعون للطعن في قرارات السلطة التنفيذية. تتضمن هذه الإجراءات عدة مراحل أساسية، تشمل: (المؤيد، ٢٠١٧: ٥٤)

١) **تقديم الطعن**: يبدأ الأمر بتقديم الطعن الإداري من قبل الشخص المتضرر من قرار إداري. يجب أن يكون هذا الطعن متضمنًا تفاصيل القرار المُطعون فيه، وأسباب الطعن، والمستندات المؤيدة. يتعين على الشخص أن يقدم هذا الطعن في الأجل المحدد قانونًا، حيث تختلف فترات الطعن وفقًا لنوع القرار، مما يستدعي الدقة والحرص في تقديم الطعون في المواعيد المحددة. (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ٥٢)

٢) **دراسة الطعن**: بعد تقديم الطعن، تقوم المحكمة الإدارية بدراسة الطلب ومراجعة المستندات المقدمة. تتضمن هذه المرحلة التحقق من وجود أركان الطعن، مثل مدى مشروعية القرار، وصلاحيات السلطة الإدارية. كما قد تحتاج المحكمة إلى استدعاء الطرف المعني أو ممثل الجهة الإدارية للاستماع إلى ملاحظاتهم.

٣) **الجلسات القضائية**: في بعض الحالات، تُعقد جلسات استماع في المحكمة لمناقشة الطعن بشكل علني. يتمكن المتقاضي من تقديم مرافعاته والدفاع عن موقفه، ويكون للسلطة الإدارية أيضًا الحق في الدفاع عن قرارها. يُعتبر هذا الجانب أساسيًا في تحقيق العدالة، حيث يضمن حق الدفاع للأطراف المعنية.

٤) **الإصدار الحكم**: بعد دراسة الطعن والاستماع إلى الأطراف، تصدر المحكمة حكمها. يُعتبر هذا الحكم نهائيًا وملزمًا للجهة الإدارية، ويُحدد مصير الطعن إما بالإلغاء أو بالتأكيد على صحة القرار. في حالة إلغاء القرار، يجب على السلطة التنفيذية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الحكم.

٥) **التنفيذ والرقابة**: بعد صدور الحكم، يتم تنفيذ القرار من قبل الجهة الإدارية. تُراقب المحكمة التنفيذ لضمان الالتزام بالحكم، ويمكن أن تتخذ إجراءات إضافية إذا لم تنفذ الجهة الإدارية الحكم بشكل سليم. تُعد الرقابة القضائية على القرارات الإدارية آلية فعالة لحماية الحريات العامة وحقوق الأفراد. تتجلى أهمية هذه الرقابة في عدة نقاط رئيسية: (علي، ٢٠١٢: ١١٠)

١) **حماية الحقوق الأساسية**: من خلال الرقابة القضائية، يتمكن الأفراد من اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم الأساسية، مثل الحق في العمل، والحق في الحياة، والحق في حرية التعبير. يضمن القضاء الإداري أن تكون القرارات الإدارية متوافقة مع القوانين والدستور، مما يحمي حقوق الأفراد من التعسف الإداري.

٢) **إلغاء القرارات الجائرة**: الرقابة القضائية تُمكّن الأفراد من الطعن في القرارات الإدارية التي تعتبر جائرة أو غير قانونية. فعندما تُكتشف مخالفات قانونية، يُمكن للمحكمة أن تلغي هذه القرارات، مما يُعيد الحقوق للأفراد ويُعزز من مبادئ العدالة.

٣) **تعزيز مبدأ الشفافية**: من خلال عملية الرقابة، يُعزز القضاء الإداري من الشفافية في العمل الإداري. حيث يتعين على السلطات التنفيذية تقديم مبررات قانونية لقراراتها، مما يُساعد في تقليل التعسف ويساهم في تحقيق المساءلة.

٤) **تأثير الأحكام القضائية**: تؤثر الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري بشكل مباشر على القرارات المستقبلية للسلطة التنفيذية. فعندما يُلغى قرار إداري،

يُعتبر ذلك تذكيرًا للسلطة بضرورة الالتزام بالقانون والابتعاد عن التعسف. وهذا التأثير يعزز من ممارسة الحريات العامة ويُشجع على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا.

٥) **التوجيهات العامة**: أحيانًا، تتضمن أحكام القضاء الإداري توجيهات عامة للسلطة التنفيذية، تدعوها إلى تحسين سياساتها وإجراءاتها بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان. يُساعد ذلك في تعزيز ثقافة احترام حقوق الأفراد في الإدارة العامة ويُقلل من احتمالات الانتهاك.

على الرغم من أهمية الرقابة القضائية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات: (محمد، ٢٠١٠: ٧٤)

١) **إجراءات طويلة ومعقدة**: قد تكون الإجراءات القضائية معقدة وتستغرق وقتًا طويلاً، مما يُعوق الأفراد عن الحصول على العدالة بشكل سريع. لذا، يجب العمل على تبسيط الإجراءات وتقليل المدة الزمنية للنظر في القضايا.

٢) **المعرفة القانونية**: يفتقر الكثير من الأفراد إلى المعرفة القانونية اللازمة للطعن في القرارات الإدارية، مما يستدعي ضرورة توفير التوعية القانونية والمساعدة القانونية للأشخاص المتضررين.

٣) **الضغوط السياسية**: في بعض الأحيان، قد تتعرض المحاكم الإدارية لضغوط سياسية، مما يُمكن أن يؤثر على استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات بشكل موضوعي. لذلك، يُعتبر تعزيز استقلالية القضاء الإداري أمرًا بالغ الأهمية.

تُعد آليات حماية الحقوق من خلال القضاء الإداري عنصرًا أساسيًا في تعزيز دولة القانون. من خلال إجراءات التقاضي ورقابة القضاء على القرارات الإدارية، يتمكن الأفراد من الحصول على حماية فعالة لحقوقهم وحرياتهم. يتطلب تعزيز هذه الآليات العمل على تحسين الإجراءات، وتوفير التوعية القانونية، وضمان استقلالية القضاء

الإداري. إن تحقيق هذه الأهداف يُسهم في بناء مجتمع يتمتع بالعدالة والشفافية ويعزز من ثقافة احترام حقوق الإنسان. (فوزي، ٢٠٢٠: ٩٥)

المطلب الثالث: تأثير القضاء الإداري على تعزيز سيادة القانون

تُعتبر سيادة القانون أحد المبادئ الأساسية التي تستند إليها الأنظمة القانونية في جميع الدول. وهي تعني أن القانون يجب أن يُطبق على الجميع دون تمييز، وأن يتمتع الأفراد بحقوق متساوية أمام القانون، مما يضمن عدم استغلال السلطة في خدمة مصالح فردية أو جماعية. يُعد القضاء الإداري عنصرًا حيويًا في تعزيز سيادة القانون، حيث يُسهم في ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف. في هذا الإطار، سنستعرض دور القضاء الإداري في تعزيز سيادة القانون من خلال عدة جوانب رئيسية: (يوسف، ٢٠١٩: ٣٣)

١) **حماية الحقوق والحريات:** تُعتبر حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد من أهم وظائف القضاء الإداري. عندما يتعرض الأفراد لانتهاكات من قبل السلطة التنفيذية، يصبح القضاء الإداري الملاذ الآمن لهم. يقوم هذا القضاء بمراقبة الأنشطة الإدارية وضمان أنها تتماشى مع القوانين والمعايير الدستورية. فبدون وجود قضاء إداري فعال، يمكن للسلطة التنفيذية أن تتجاوز حدودها وتفرض قرارات تعسفية. من خلال إلغاء القرارات غير القانونية أو التي تمس حقوق الأفراد، يعزز القضاء الإداري مفهوم سيادة القانون ويُشعر الأفراد بأن لديهم وسيلة فعالة للدفاع عن حقوقهم. (العيسوي، ٢٠١٥: ١٠١)

٢) **الرقابة على السلطة التنفيذية:** يُعد القضاء الإداري جهاز الرقابة الفعال على السلطة التنفيذية. فبدلاً من أن تكون السلطات التنفيذية غير خاضعة للمساءلة، يُمكّن القضاء الإداري الأفراد من الطعن في قراراتهم وإجبارهم على الالتزام بالقانون. يُمارس القضاء الإداري سلطته من خلال استعراض مشروعية القرارات الإدارية، والتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح

المعمول بها. هذه الرقابة تعزز سيادة القانون من خلال الحد من التعسف الإداري وتقديم مبدأ المحاسبة. (عبد السلام، ٢٠١٨: ٦٠)

٣) **الشفافية والمساءلة:** يلعب القضاء الإداري دورًا مهمًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية. عندما يتمكن الأفراد من الطعن في القرارات الإدارية، يُعزز ذلك من وعي الحكومة بأهمية اتخاذ القرارات بطريقة واضحة وشفافة. حيث يُعزز هذا من الحاجة إلى تبرير القرارات وتنفيذها وفقًا لمعايير قانونية واضحة. وبالتالي، يتطلب القضاء الإداري من الحكومة العمل ضمن نطاقات واضحة من القوانين، مما يحد من الفساد وسوء الإدارة. (المسعودي، ٢٠١٦: ٨٩)

٤) **تعزيز الثقافة القانونية:** تساهم القرارات الصادرة عن القضاء الإداري في تعزيز الثقافة القانونية داخل المجتمع. فعندما تُصدِر المحاكم أحكامًا تُوضح فيها حقوق الأفراد والواجبات المفروضة على السلطة التنفيذية، يُصبح المجتمع أكثر وعيًا بقوانينهم وحقوقهم. يُشجع هذا الوعي على انخراط الأفراد في القضايا القانونية ويُعزز من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم. فكلما زادت المعرفة القانونية في المجتمع، زادت الثقة في القضاء كأداة لتعزيز سيادة القانون. (عبد الله، ٢٠١٦: ٧٢)

٥) **دور القضاء الإداري في تسوية النزاعات:** يُعتبر القضاء الإداري وسيلة لتسوية النزاعات بين الأفراد والسلطة التنفيذية. حيث توفر المحاكم الإدارية منصة للنظر في الشكاوى والمنازعات التي تنشأ نتيجة للقرارات الإدارية. تساعد هذه العملية على تقليل التوترات بين الحكومة والمواطنين، مما يُعزز من الاستقرار الاجتماعي. من خلال تسوية النزاعات بطريقة عادلة وموضوعية، يُعزز القضاء الإداري من فكرة سيادة القانون ويؤكد على أهمية العدالة في الحياة العامة. (عبد الله، ٢٠١٥: ٨٢)

٦) **حماية حقوق الأقليات والمجموعات الضعيفة:** تُعتبر حماية حقوق الأقليات والمجموعات الضعيفة جزءًا لا يتجزأ من تعزيز سيادة القانون. يُسهم القضاء الإداري في ضمان أن حقوق هذه الفئات محمية من التعسف الإداري. من خلال النظر في قضاياهم والمشاركة في الدفاع عن حقوقهم، يُعزز القضاء الإداري من فكرة العدالة الاجتماعية. حيث أن وجود قضاء إداري قوي يُعطي صوتًا للأقليات، مما يضمن لهم حقوقهم ويمنع من تعرضهم للتمييز أو الظلم. (حمدي، ٢٠١٧: ٣٨)

٧) **تأثير الأحكام القضائية على السياسة العامة:** تُشكل الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء الإداري تأثيرًا كبيرًا على السياسة العامة للدولة. فعندما تتخذ المحاكم قرارات تُلزم الحكومة باتباع سياسات معينة، تُصبح هذه الأحكام مؤثرًا رئيسيًا في توجيه القرارات الحكومية. يُساعد ذلك على توجيه السياسات نحو تحقيق العدالة والمساواة، مما يُعزز من سيادة القانون. (المصطفى، ٢٠١٩: ١٠٩)

٨) **تعزيز العدالة الانتقالية:** في سياقات معينة، مثل فترات الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية، يُعد القضاء الإداري عنصرًا أساسيًا في تحقيق العدالة الانتقالية. حيث يساهم في معالجة الانتهاكات السابقة وتطبيق العدالة للأفراد الذين تعرضوا للظلم. يعزز هذا الدور من ثقة الأفراد في النظام القانوني ويشجع على بناء مجتمع أكثر عدلاً. (عبد الرحيم، ٢٠١٣: ٤٥)

يُعتبر القضاء الإداري ركيزة أساسية في تعزيز سيادة القانون. من خلال حماية الحقوق والحريات، ومراقبة السلطة التنفيذية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، يُساهم القضاء الإداري بشكل فعّال في تحقيق العدالة. كما يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الثقافة القانونية وتيسير تسوية النزاعات، مما يُعزز من التعايش السلمي والاستقرار

الاجتماعي. إن تعزيز القضاء الإداري وتفعيله يُعد ضرورة ملحة في أي نظام قانوني يسعى لتحقيق سيادة القانون وضمان حقوق الأفراد. (الخولي، ٢٠١٨: ١٢٠)

«المبحث الثالث»

التحديات التي تواجه القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات

المطلب الأول: الصعوبات الإدارية والهيكلية

تُعتبر الموارد البشرية والمالية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية القضاء الإداري في أي نظام قانوني. فالقضاء الإداري يحتاج إلى قضاة مدربين ومؤهلين، بالإضافة إلى موظفين إداريين ذوي خبرة، من أجل ضمان سير العمل بشكل فعّال. ومع ذلك، يواجه العديد من الأنظمة القضائية في الدول المختلفة نقصًا حادًا في هذه الموارد ومن جهة، يتطلب تزايد الطلب على الخدمات القضائية تحسينًا في عدد القضاة المتاحين للنظر في القضايا الإدارية. فغالبًا ما يُعاني القضاء الإداري من ضغط كبير بسبب عدد القضايا المتزايد، مما يؤدي إلى تكدس القضايا وتأخير البت فيها. وبالتالي، قد تتأثر جودة العدالة المقدمة. (القحطاني، ٢٠١٦: ٤٨)

فكلما زادت فترة الانتظار للنظر في القضايا، زادت معاناة الأفراد الذين يسعون للحصول على حقوقهم ومن جهة أخرى، يُعاني القضاء الإداري أيضًا من نقص التمويل الكافي لتلبية احتياجاته. فالقضاء يحتاج إلى ميزانية كافية لتوفير الأدوات والتجهيزات اللازمة، مثل التكنولوجيا الحديثة والمرافق الملائمة. إن عدم توفير هذه الموارد يمكن أن يؤثر سلبًا على سرعة وفاعلية الإجراءات القضائية ويُسهم نقص التمويل في عدم إمكانية إجراء برامج التدريب والتأهيل للقضاة والموظفين. فبدون تطوير مستمر، يصعب على القضاة التعامل مع القضايا الإدارية المعقدة والمتنوعة، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستندة إلى المعرفة القانونية الصحيحة. تعتبر جودة التكوين القانوني للقضاة من العوامل الحاسمة التي تؤثر في أداء القضاء الإداري.

في بعض الأنظمة القانونية، يُلاحظ ضعفًا في برامج التعليم والتدريب المخصصة للقضاة. إذ أن عدم وجود برامج تعليمية شاملة ومحدثة يُؤدي إلى نقص في المعرفة القانونية والقدرة على التعامل مع الحالات المعقدة. (محمد، ٢٠١٠: ٦٩)

عندما لا يحصل القضاة على التدريب الكافي في المجالات المختلفة للقانون الإداري، فإنهم قد يواجهون صعوبات في تفسير القوانين وفهمها بشكل صحيح. مما يُعرضهم لاتخاذ قرارات غير مدروسة، مما يؤثر سلبًا على حقوق الأفراد ويُفقد الثقة في القضاء. ويجب أن يُتضمن في برامج التدريب القضاة المهارات اللازمة لتحليل القضايا بطريقة موضوعية، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المبادئ القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. حيث تُعتبر هذه المهارات ضرورية لضمان أن يكون القضاة قادرين على تقديم العدالة بشكل فعّال وإضافة إلى ذلك، يُظهر ضعف التكوين القانوني أيضًا في عدم اهتمام القضاة بمواكبة التطورات القانونية والتشريعية. فمع التغيرات السريعة التي يشهدها القانون الإداري، يصبح من الضروري أن يكون للقضاة معرفة شاملة بالتغيرات الجديدة والتوجهات الحديثة في مجال حقوق الإنسان. (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ٤٦)

لا يمكن تجاهل التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه القضاء الإداري. ففي بعض المجتمعات، قد يُنظر إلى القضاء كسلطة غير مستقلة، مما يؤثر على ثقة الأفراد في نظام العدالة. إذا كانت هناك قناعات عامة بأن القضاء يتعرض للتأثيرات السياسية أو الاقتصادية، فإن ذلك يُضعف من فعالية القضاء الإداري ويجعل الأفراد يشعرون بأنهم لا يستطيعون الاعتماد عليه في حماية حقوقهم ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن تُعتمد استراتيجيات فعالة. يجب زيادة الميزانيات المخصصة للقضاء الإداري لتلبية احتياجاته من الموارد البشرية والمالية. كما ينبغي تطوير برامج تدريبية شاملة للقضاة تركز على تعزيز المهارات القانونية والإدارية اللازمة وكذلك، من المهم تعزيز الوعي العام بدور القضاء الإداري وأهميته في حماية الحقوق والحريات. يجب أن تكون هناك حملات

توعوية تهدف إلى رفع مستوى الثقة في النظام القضائي، مما يُعزز من قدرة الأفراد على الوصول إلى العدالة. ويُعد القضاء الإداري عنصرًا حيويًا في حماية الحقوق والحريات، ولكنه يواجه العديد من الصعوبات الإدارية والهيكلية. إن نقص الموارد البشرية والمالية وضعف التكوين القانوني للقضاة يُعَدّان من أبرز التحديات التي تعيق فعالية هذا القضاء. لمواجهة هذه التحديات، يجب أن تكون هناك جهود مشتركة لتحسين الموارد وتعزيز التعليم والتدريب للقضاة، مما يُساعد على تعزيز ثقة المجتمع في القضاء الإداري وقدرته على تحقيق العدالة. (العيسوي، ٢٠١٥: ٩٩)

المطلب الثاني: التحديات القانونية والسياسية

تعتبر الضغوط السياسية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه القضاء الإداري في العديد من الأنظمة القانونية حول العالم. ففي ظل بيئات سياسية متوترة أو غير مستقرة، قد يتعرض القضاء لضغوط تؤثر على استقلاليته وحياديته، مما يُعقد من مهمة حماية الحقوق والحريات. وتتمثل الضغوط السياسية عادة في محاولات التأثير على القضاة من قبل السلطات التنفيذية أو التشريعية.

قد يسعى بعض المسؤولين الحكوميين إلى التأثير على القرارات القضائية عن طريق الضغط المباشر على القضاة أو عبر القنوات غير الرسمية. وفي بعض الأحيان، يتم تهديد القضاة أو تهديدهم بالانتقام إذا لم يتماشى حكمهم مع رغبات السلطة السياسية. وإن تعرض القضاء لمثل هذه الضغوط يُقوض من استقلاليته ويؤثر على مصداقيته، مما يجعل الأفراد يشككون في قدرة النظام القضائي على تحقيق العدالة. كما أن الخوف من الضغوط السياسية قد يؤدي بالقضاة إلى اتخاذ قرارات أكثر تحفظًا، خوفًا من العواقب، مما يتعارض مع مبدأ العدالة. وقد تؤدي الضغوط السياسية إلى عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء الإداري. فبعض القرارات القضائية التي تضع قيودًا على السلطة التنفيذية أو تُنصف الأفراد قد تُواجه بمقاومة من قبل السلطة، مما يُعطل تطبيق العدالة. (المسعودي، ٢٠١٦: ٨٣)

يُعتبر تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية جزءًا حيويًا من عملية العدالة. ومع ذلك، تواجه هذه العملية تحديات متعددة قد تؤثر سلبًا على قدرة القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات، وإحدى التحديات الأساسية هي عدم وجود آليات فعّالة لتنفيذ الأحكام القضائية.

في بعض الأنظمة القانونية، قد يواجه الأفراد صعوبة في تنفيذ الأحكام التي تصدر لصالحهم، سواء بسبب عجز النظام القضائي عن توفير الدعم اللازم أو بسبب عدم تعاون السلطة التنفيذية، وفي حالات عديدة، قد تصدر أحكام قضائية لصالح الأفراد، ولكن تنفيذها يُواجه بالمعوقات، مثل البيروقراطية أو حتى الفساد. حيث تُعتبر هذه المعوقات من الأسباب الرئيسية التي تُفقد الثقة في النظام القضائي. إن عدم تنفيذ الأحكام يُشعر الأفراد بأن حقوقهم لا تُحترم، مما ينعكس سلبًا على مصداقية القضاء الإداري وقدرته على تحقيق العدالة، وعلاوة على ذلك، قد تتسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية في صعوبات إضافية في تنفيذ الأحكام. في حالات معينة، قد يكون الأفراد غير قادرين على الحصول على تعويضات مالية أو خدمات أخرى تُلزم بها السلطات التنفيذية. هذا الوضع يُعزز من شعور الإحباط لدى الأفراد ويدفعهم إلى التفكير في عدم جدوى اللجوء إلى القضاء. (عبد السلام، ٢٠١٨: ٥٧)

في مواجهة هذه التحديات القانونية والسياسية، يلعب المجتمع المدني دورًا هامًا في تعزيز حماية الحقوق والحريات. حيث يسعى المجتمع المدني إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والضغط من أجل استقلالية القضاء. تُعتبر منظمات المجتمع المدني أدوات قوية يمكن استخدامها لمراقبة أداء القضاء الإداري والدفاع عن حقوق الأفراد. يمكن أن تساهم هذه المنظمات في رفع الوعي حول أهمية تنفيذ الأحكام القضائية وتقديم الدعم للأفراد في سبيل الحصول على حقوقهم، وتُعد تعزيز سيادة القانون شرطًا أساسيًا للتغلب على التحديات القانونية والسياسية التي تواجه القضاء الإداري. من خلال تحقيق بيئة قضائية مستقلة وفعّالة، يمكن للأفراد الاعتماد على النظام القضائي

للحصول على العدالة، وإن تطوير آليات قانونية تسمح بتنفيذ الأحكام القضائية بفاعلية هو أمر ضروري. يجب أن يكون هناك تعاون بين القضاء والإدارات الحكومية لضمان تنفيذ الأحكام بشكل سريع وفعال، وإن الضغوط السياسية والتحديات المرتبطة بتنفيذ الأحكام القضائية تُشكلان تحديات كبيرة أمام القضاء الإداري في تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات.

إن تعزيز استقلالية القضاء وتوفير آليات فعالة لتنفيذ الأحكام القضائية يُعتبران من العوامل الحيوية لتعزيز ثقة الأفراد في النظام القضائي. يتطلب الأمر تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات التنفيذية، لضمان أن يكون القضاء الإداري قادرًا على أداء دوره بشكل فعّال في حماية الحقوق والحريات. (عبد الله، ٢٠١٦: ٦٩)

المطلب الثالث: الاقتراحات والحلول الممكنة

يعتبر القضاء الإداري أحد الركائز الأساسية في أي نظام قانوني يهدف إلى حماية الحقوق والحريات. ومع التحديات التي يواجهها، يصبح من الضروري إجراء إصلاحات شاملة لتحسين أدائه. تعتمد هذه الإصلاحات على عدة محاور رئيسية يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية القضاء الإداري: (المصطفى، ٢٠١٩: ١١٢)

١) **تطوير الهيكل الإداري للقضاء:** تحتاج المؤسسات القضائية إلى هيكل إداري أكثر فعالية وشفافية. يجب إنشاء وحدات متخصصة داخل القضاء الإداري للتعامل مع القضايا المختلفة، مثل قضايا حقوق الإنسان، والقضايا البيئية، والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. هذا التخصص يساعد على تعزيز الكفاءة ويضمن أن تكون القرارات مستندة إلى خبرات متخصصة.

٢) **زيادة ميزانية القضاء الإداري:** يعتبر نقص التمويل أحد التحديات الكبرى التي تواجه القضاء الإداري. لذا، ينبغي على الحكومات زيادة الميزانية

المخصصة للقضاء الإداري لتلبية احتياجاته من الموارد البشرية والتقنية. يجب أن تركز هذه الميزانية على تحسين المرافق، وتوفير التكنولوجيا الحديثة، وتدريب القضاة والموظفين.

٣) **تعزيز برامج التدريب والتأهيل للقضاة:** تُعتبر برامج التدريب المستمرة للقضاة أمرًا حيويًا. يجب تطوير برامج تعليمية شاملة تهدف إلى رفع مستوى المعرفة القانونية لدى القضاة، وخاصة في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإداري. كما ينبغي تعزيز الدورات التدريبية التي تهتم بتطوير مهارات التحليل والنقد والتفكير الاستراتيجي.

٤) **تعزيز استخدام التكنولوجيا:** يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في تحسين أداء القضاء الإداري. يُمكن استخدام أنظمة إدارة القضايا الإلكترونية لتسهيل متابعة القضايا وتبسيط الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم منصات إلكترونية لتمكين المواطنين من تقديم شكاوى ومتابعة القضايا، مما يسهم في تعزيز الشفافية ويسهل الوصول إلى العدالة.

٥) **تعزيز الوعي القانوني في المجتمع:** يجب أن تشمل الإصلاحات جهودًا لزيادة الوعي القانوني بين المواطنين. يمكن أن تساهم حملات التوعية في تعزيز معرفة الأفراد بحقوقهم وكيفية اللجوء إلى القضاء الإداري. التعليم القانوني في المدارس والجامعات يمكن أن يكون له تأثير طويل الأمد على ثقافة حقوق الإنسان والعدالة في المجتمع.

تُعتبر استقلالية القضاء الإداري أحد العناصر الأساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات. من الضروري اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز هذه الاستقلالية، حيث أن أي تدخل سياسي أو ضغوط خارجية يمكن أن تقوض ثقة الأفراد في النظام القضائي: (عبد الرحيم، ٢٠١٣: ٤٨)

١) **ضمان الاستقلال المالي**: يجب ضمان استقلالية القضاء الإداري ماليًا، مما يعني تخصيص ميزانيات مستقلة لا تتأثر بالتوجهات السياسية. يجب أن تُدار الميزانية من قبل السلطة القضائية نفسها لضمان أن تكون القرارات المالية مستندة إلى احتياجات القضاء.

٢) **حماية القضاة من الضغوط السياسية**: يجب أن تُوضع آليات لحماية القضاة من الضغوط السياسية. يمكن أن تشمل هذه الآليات ضمان عدم تعرض القضاة لأي نوع من التهديدات أو الضغط من قبل السلطات التنفيذية أو أي جهات خارجية. يجب أن تكون هناك قوانين تحمي القضاة وتضمن عدم تعرضهم للعقوبات بسبب اتخاذ قرارات قد تكون غير متوافقة مع رغبات السلطة.

٣) **تعزيز دور الهيئة القضائية في تعيين القضاة**: يجب أن يُعطى القضاء الدور الأساسي في تعيين القضاة، مما يضمن اختيارهم بناءً على الكفاءة والخبرة وليس بناءً على العلاقات السياسية. قد تشمل هذه العملية إنشاء لجان مستقلة تكون مسؤولة عن تقييم واختيار القضاة وفق معايير محددة.

٤) **تعزيز الشفافية والمساءلة**: يجب أن يكون هناك نظام للمساءلة يعزز من الشفافية في عمل القضاء الإداري. ينبغي أن يتم نشر التقارير الدورية حول أداء القضاء وإجراءات المحاسبة لضمان أن يتمكن الجمهور من متابعة أداء القضاء. يساهم ذلك في تعزيز ثقة المواطنين في العدالة ويُظهر التزام القضاء بالمعايير الأخلاقية والمهنية.

٥) **تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني**: يمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز استقلالية القضاء الإداري من خلال مراقبة الأداء القضائي وتقديم الدعم للأفراد في سبيل حماية حقوقهم. يجب تعزيز التعاون بين القضاء ومنظمات المجتمع المدني لضمان تقديم الدعم اللازم وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان.

إن الإصلاحات الضرورية لتحسين أداء القضاء الإداري وتعزيز استقلاليته تعتبر خطوات أساسية نحو تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات. من خلال تعزيز الهيكل الإداري، وزيادة الميزانية، وتحسين برامج التدريب، واستخدام التكنولوجيا، يمكن تعزيز فعالية القضاء الإداري. كما أن تعزيز الاستقلال المالي وحماية القضاة من الضغوط السياسية سيسهمان في تعزيز ثقة الأفراد في النظام القضائي. تعتبر هذه الإجراءات ضرورية لبناء نظام قضائي قوي وقادر على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، مما يضمن حقوق الأفراد ويعزز من سيادة القانون في المجتمع. (حمدي، ٢٠١٧: ٣٧)

«المبحث الرابع»

دراسة مقارنة لدور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات بين بعض الأنظمة القانونية

المطلب الأول: القضاء الإداري في النظام الفرنسي

يُعتبر القضاء الإداري في فرنسا أحد الأركان الأساسية في النظام القانوني، حيث يضطلع بدور حيوي في حماية الحقوق والحريات العامة. يُظهر النظام القضائي الفرنسي تطورًا تاريخيًا وعمليًا يجعل من تجربته نموذجًا يحتذى به في العديد من الدول. يتناول هذا المطلب دور القضاء الإداري الفرنسي في حماية الحريات العامة، ويستعرض الآليات والمبادئ التي يعتمدها هذا القضاء لضمان حقوق الأفراد >أتعود جذور القضاء الإداري الفرنسي إلى القرن التاسع عشر، حيث تم إنشاء مجلس الدولة الفرنسي (Conseil d'État) في عام ١٧٩٩.

يُعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا للإشراف على النظام الإداري والقانوني في فرنسا، وقد تم تصميمه للتعامل مع القضايا التي تتعلق بالسلطة التنفيذية، مما يجعله ذا طابع فريد يتميز بتداخله بين القانون العام والقانون الإداري >أتطور القضاء الإداري في فرنسا على مر السنين ليصبح جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني، حيث أُرسيت مبادئ مهمة مثل عدم قابلية القرارات الإدارية للطعن أمام المحاكم العادية. وبالتالي، يُعتبر مجلس الدولة الجهة الوحيدة المخولة بالتعامل مع النزاعات الإدارية، مما يعزز من مكانته كضامن للحقوق والحريات >أتَعَد الحريات العامة جزءًا أساسيًا من الحقوق الإنسانية التي يُعنى بها القضاء الإداري الفرنسي. يشمل ذلك حرية التعبير، حرية التجمع، حرية الدين، وحقوق الأقليات. يتمثل دور القضاء الإداري في حماية هذه الحريات من خلال عدة آليات وإجراءات قانونية: (عبد الله، ٢٠١٥: ٩٥)

١) **مراجعة القرارات الإدارية:** يعمل القضاء الإداري الفرنسي على مراجعة القرارات الإدارية للتأكد من توافقها مع القانون والدستور. تُعد هذه المراجعة أداة فعّالة لحماية الحريات العامة، حيث يتمكن الأفراد من تقديم الطعون ضد القرارات التي يرون أنها تُنتهك حقوقهم. يتمتع مجلس الدولة بصلاحيات واسعة لإلغاء القرارات الإدارية التي تعتبر غير قانونية أو تعسفية، مما يُعزز من ثقافة احترام حقوق الأفراد. (محمد، ٢٠٢٠: ١١٢)

٢) **توجيه القرارات الحكومية:** تعمل محكمة القضاء الإداري أيضًا على توجيه القرارات الحكومية نحو احترام الحريات العامة. على سبيل المثال، في حالة اتخاذ الحكومة قرارات تؤثر سلبًا على الحريات العامة، يمكن لمجلس الدولة التدخل وتقديم مشورة قانونية تضمن عدم انتهاك تلك الحريات. هذا التوجيه يُعد أحد أشكال الرقابة القضائية التي تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

٣) **حماية الحقوق الفردية:** يتميز القضاء الإداري الفرنسي بحمايته للحقوق الفردية من خلال إرساء مبادئ العدالة والمساواة. يُعتبر مجلس الدولة ساحةً للعديد من القضايا التي تتعلق بالتمييز والممارسات غير العادلة، حيث يتدخل لحماية الأفراد من أي تمييز قد يتعرضون له في سياق تنفيذ القرارات الإدارية.

وهناك عدة مبادئ قانونية يعتمدها القضاء الإداري الفرنسي في حماية الحريات العامة، منها: (محمد، ٢٠٢٠: ١٠٨)

١) **مبدأ المشروعية:** يعتبر مبدأ المشروعية من المبادئ الأساسية في القضاء الإداري الفرنسي، حيث يجب أن تكون جميع القرارات الإدارية متوافقة مع القانون والدستور. يضمن هذا المبدأ عدم تجاوز السلطة التنفيذية لحدودها، مما يحمي الأفراد من أي انتهاكات لحقوقهم.

٢) **مبدأ التناسب**: يُعتبر مبدأ التناسب أحد المبادئ الرئيسية التي تحكم قرارات القضاء الإداري. يتطلب هذا المبدأ أن تكون الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة متناسبة مع الأهداف المرجوة، مما يعني أنه لا يمكن فرض قيود على الحريات العامة إلا إذا كانت ضرورية لتحقيق هدف مشروع.

٣) **مبدأ التوازن بين المصالح العامة والخاصة**: يسعى القضاء الإداري إلى تحقيق توازن بين المصالح العامة وحقوق الأفراد. عندما تتعارض القرارات الإدارية مع الحريات العامة، يعمل مجلس الدولة على تقييم مدى مشروعية هذه القرارات وضرورة فرض قيود على الحريات. يساهم هذا المبدأ في تعزيز حماية الحقوق الفردية بينما يُراعي مصالح المجتمع.

ويمكن استعراض بعض التجارب القضائية التي تُظهر فعالية القضاء الإداري الفرنسي في حماية الحريات العامة. على سبيل المثال، في قضية "Bacardi"، ألغت محكمة مجلس الدولة قرارًا إداريًا كان يفرض قيودًا على حقوق حرية التعبير، معتبرةً أنه يتعارض مع المبادئ الدستورية. كما ساهمت عدة قضايا أخرى في توضيح كيفية تفاعل القضاء الإداري مع الحقوق المدنية. ويتضح من التجربة الفرنسية أن القضاء الإداري يلعب دورًا محوريًا في حماية الحقوق والحريات العامة.

من خلال المراجعة القضائية الفعّالة، وتوجيه القرارات الحكومية، وحماية الحقوق الفردية، يُعتبر القضاء الإداري الفرنسي نموذجًا يُحتذى به في مجال حماية الحريات العامة. تُظهر هذه التجربة أهمية تطوير آليات قانونية قوية تضمن حقوق الأفراد وتعزز من سيادة القانون في المجتمع. تعتبر الاستفادة من هذا النموذج فرصة للدول الأخرى لتحسين نظامها القضائي والإداري بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية. (عوض، ٢٠١٠: ١٢)

المطلب الثاني: القضاء الإداري في النظام الأمريكي

يتميز القضاء الإداري في النظام الأمريكي بخصائص فريدة تسهم في حماية الحقوق والحريات، ويختلف في بنيته وآلياته عن الأنظمة القضائية الأخرى، بما في ذلك النظام الفرنسي. يُعَد القضاء الإداري جزءًا أساسيًا من النظام القانوني الأمريكي، حيث يقوم بدور حيوي في التحقق من مشروعية القرارات الإدارية وفعالية المؤسسات الحكومية. يتناول هذا المطلب الاختلافات والتحديات التي تواجه القضاء الإداري في الولايات المتحدة مقارنة بالأنظمة الأخرىأ وان خصائص القضاء الإداري في النظام الأمريكي يتكون من: (عبد الحميد، ٢٠١٤: ٦٣)

١) **التعددية المؤسسية:** في النظام الأمريكي، يتم توزيع السلطة القضائية بين عدة محاكم، بما في ذلك المحاكم الفيدرالية والمحاكم الحكومية. يتيح هذا التوزيع معالجة القضايا الإدارية عبر قنوات قانونية متعددة، مما يوفر أمانًا قانونيًا أكبر للأفراد. بينما في الأنظمة الأخرى، مثل النظام الفرنسي، يتم تركيز القضايا الإدارية في مجلس الدولة.

٢) **مبدأ المسؤولية المدنية:** يسمح القضاء الإداري الأمريكي للأفراد بمقاضاة الحكومة بسبب الأضرار الناجمة عن أفعالها. هذا المبدأ يُعتبر أساسياً في تعزيز المساءلة الحكومية، حيث يحق للأفراد تقديم الدعاوى ضد القرارات الإدارية غير المشروعة. يُعزز هذا الأمر حقوق الأفراد في مواجهة السلطة التنفيذية.

٣) **مراجعة قضائية متساهلة: يعتمد** القضاء الإداري الأمريكي على مبدأ مراجعة قانونية متساهلة، مما يعني أن المحاكم تميل إلى دعم السلطات الإدارية في كثير من الحالات، ما لم يكن هناك انتهاك واضح للقوانين. هذا التوجه يثير بعض الانتقادات، حيث يعتبره البعض عائقًا أمام حماية الحقوق.

وان تحديات القضاء الإداري الأمريكي يتحدد كالاتي: (الشيخ، ٢٠١٢: ٥٣)

١) **تأثير السياسة على القضاء: يواجه** القضاء الإداري الأمريكي تحديات كبيرة بسبب الضغوط السياسية التي قد تؤثر على قراراته. غالبًا ما تتعرض المحاكم لضغوط من السلطة التنفيذية أو من مجموعات ضغط معينة، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على استقلالية القضاء.

٢) **تعقيد الإجراءات القانونية: تتسم** الإجراءات القانونية في النظام الأمريكي بالتعقيد، حيث يتطلب التقاضي أمام القضاء الإداري موارد كبيرة. يمكن أن تكون تكاليف التقاضي، والوقت المستغرق، والتعقيدات القانونية عوائق كبيرة أمام الأفراد الراغبين في تقديم شكاوى ضد القرارات الإدارية.

٣) **فجوة في المعرفة القانونية** : يواجه العديد من الأفراد صعوبة في فهم حقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم. هذه الفجوة في المعرفة القانونية يمكن أن تؤدي إلى تهميش بعض الفئات، مما يجعل من الصعب عليهم استخدام النظام القضائي لحماية حقوقهم.

يُظهر القضاء الإداري في النظام الأمريكي تباينًا واضحًا عن الأنظمة الأخرى، ويعكس مجموعة من التحديات والفرص. وعلى الرغم من وجود صعوبات، إلا أن النظام الإداري الأمريكي يوفر آليات فعالة لحماية حقوق الأفراد. يتطلب الأمر تطوير استراتيجيات جديدة لتعزيز استقلالية القضاء، وتبسيط الإجراءات القانونية، وتوفير التعليم القانوني للأفراد لضمان تحقيق العدالة والمساواة في مواجهة السلطة التنفيذية. (الطماوي، ٢٠١٥: ٨٥)

المطلب الثالث: القضاء الإداري في النظام العربي

تتباين أنظمة القضاء الإداري في الدول العربية من حيث الهيكل والآليات، ولكن الهدف الرئيسي هو حماية الحقوق والحريات العامة. تعتبر التجارب القضائية في الدول العربية، رغم التحديات العديدة، دليلاً على أهمية القضاء الإداري كأداة لحماية حقوق الأفراد وتعزيز سيادة القانون. يتناول هذا المطلب دور القضاء الإداري في بعض الدول العربية من خلال دراسة بعض الحالات. (إبراهيم، ٢٠١٧: ٤١)

اولا: نظام القضاء الإداري في الدول العربية:

١) **التأسيس والبنية** : في العديد من الدول العربية، تم تأسيس هيئات قضائية متخصصة للتعامل مع النزاعات الإدارية. تختلف هذه الهيئات من دولة لأخرى، حيث تتضمن بعض الدول مثل مصر ولبنان محاكم إدارية مستقلة، بينما تعتمد دول أخرى على المحاكم العادية للنظر في القضايا الإدارية.

٢) **التشريعات المتعلقة بالقضاء الإداري** : غالبًا ما يكون هناك إطار قانوني ينظم عمل القضاء الإداري في الدول العربية، ولكن هذا الإطار يختلف في فعاليته ومرونته. بعض الدول، مثل الأردن، قد أصدرت قوانين خاصة تتعلق بالقضاء الإداري، مما يسهل على الأفراد الوصول إلى العدالة.

- دراسة بعض الحالات القضائية (الخطيب، ٢٠٠٩: ١٩)

١) **الحالة المصرية** : في مصر، تلعب المحكمة الإدارية العليا دورًا حيويًا في حماية الحقوق والحريات. تمتلك المحكمة صلاحيات واسعة لإلغاء القرارات الإدارية التي تُعتبر غير قانونية أو تعسفية. على سبيل المثال، في القضية الشهيرة المتعلقة بإلغاء قرار إداري ضد موظف حكومي بسبب ممارسته لحقه في التعبير، اعتبرت المحكمة أن القرار يشكل انتهاكًا لحقه في حرية التعبير، وألغت القرار.

٢) **الحالة الأردنية** : في الأردن، يبرز دور محكمة العدل العليا في حماية الحقوق العامة. يُعتبر قرار المحكمة بتأييد حقوق النقابات في تنظيم نشاطاتها وحمايتها

من التدخل الحكومي مثالًا على كيف يمكن للقضاء الإداري تعزيز الحريات العامة. في هذه الحالة، تدخلت المحكمة لحماية حقوق النقابات، مما يُظهر التزام القضاء الأردني بحماية الحقوق الأساسية.

٣) **الحالة اللبنانية** : في لبنان، تتسم التجربة القضائية بالتحديات، ولكن هناك حالات ناجحة أيضًا. على سبيل المثال، في قضايا تتعلق بالتمييز ضد المرأة في الوظائف العامة، أصدر القضاء الإداري قرارات تدعم مبدأ المساواة بين الجنسين، مما يُظهر كيفية استخدام القضاء الإداري لتعزيز الحريات الفردية.

- التحديات التي تواجه القضاء الإداري في العالم العربي (الدسوقي، ٢٠١١: ٢٩)

١) **ضعف استقلالية القضاء** : تواجه الأنظمة القضائية في العديد من الدول العربية تحديات تتعلق باستقلالية القضاء. غالبًا ما تتعرض المحاكم لضغوط من السلطة التنفيذية، مما يؤثر على قدرتها على حماية الحقوق والحريات بشكل فعال.

٢) **الإجراءات القانونية المعقدة** : تُعتبر الإجراءات القانونية المعقدة عائقًا أمام الأفراد الراغبين في تقديم شكاوى ضد القرارات الإدارية. يتطلب الأمر موارد كبيرة، مما يؤدي إلى تهميش بعض الفئات.

٣) **نقص المعرفة القانونية** : تفتقر العديد من الفئات إلى المعرفة القانونية الضرورية لفهم حقوقهم والإجراءات المتاحة لحمايتها. يُعتبر تعزيز الوعي القانوني خطوة أساسية لتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة.

يُظهر القضاء الإداري في الدول العربية دورًا هامًا في حماية الحقوق والحريات، رغم التحديات الموجودة. إن دراسة التجارب القضائية في دول مثل مصر، الأردن، ولبنان تُبرز أهمية القضاء الإداري كوسيلة لحماية الأفراد وتعزيز سيادة القانون. يتطلب الأمر جهودًا متضافرة لتحسين فعالية القضاء الإداري وتعزيز استقلاليته، مما يسهم في

تحقيق العدالة والمساواة في مواجهة التحديات الإدارية والسياسية. (الشريف، ٢٠٠٨: ٣٧)

المطلب الرابع: القضاء الإداري في العراق – دراسة مقارنة

يُعد القضاء الإداري في العراق من المكونات الأساسية للمنظومة القضائية، ويُمثّل الأداة القانونية التي يلجأ إليها الأفراد لمساءلة الإدارة عند مخالفة القانون أو إصدار قرارات تعسفية. غير أن التجربة العراقية، على الرغم من قدمها النسبي، ما زالت تواجه تحديات هيكلية وتشريعية ومؤسسية، مما يجعل من الضروري مقارنتها بالتجارب الدولية الأكثر تطورًا، كالنموذجين الفرنسي والأمريكي، للوقوف على أوجه الضعف والقوة، والتفكير في سبل الإصلاح.

أولًا: النشأة والتأسيس القانوني

ظهر القضاء الإداري في العراق بصورة أولية خلال العهد الملكي، حيث وُجدت لجان إدارية وشبه قضائية تختص ببعض المنازعات. إلا أن التنظيم الحقيقي بدأ بعد صدور قانون مجلس الدولة العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩، والذي أنشأ ما يسمى بـ"محكمة القضاء الإداري" كجهة تابعة لمجلس الدولة، تختص بنظر الطعون في القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات الرسمية. وقد أعيد تنظيم هذا الإطار بعد ٢٠٠٣ من خلال القانون رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٩، الذي حدّث بعض أحكام المجلس.

مع ذلك، يُلاحظ أن القضاء الإداري العراقي لا يتمتع باستقلال مؤسسي حقيقي، حيث يرتبط إداريًا وماليًا بوزارة العدل، على عكس ما هو متبع في فرنسا مثلًا، حيث يتمتع مجلس الدولة باستقلال مالي وتنظيمي تام (عوض، ٢٠١٠).

"وقد بيّن قانون مجلس الدولة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٩ أن محكمة القضاء الإداري هي الجهة المختصة بالنظر في الطعون المرتبطة بالقرارات الإدارية المتعلقة بالوظيفة

العامة، ولكنها لا تملك ولاية موسعة على القرارات التنظيمية والعقود، مما يُقيد دورها في الحماية الفعالة للحقوق والحريات العامة (مجلس النواب العراقي، ٢٠١٩)".

"تشير دراسة العطواني (٢٠٢٢) إلى أن أكثر من ٣٥٪ من الأحكام الإدارية في العراق لا تُنفذ، أو يتم الالتفاف عليها من قبل الجهة الإدارية، وهو ما يمثل أحد مظاهر ضعف فعالية الرقابة القضائية".

"تؤكد الشمري (٢٠٢١) أن القضاء الإداري العراقي يعاني من غموض في تحديد حدود الرقابة على القرارات الإدارية، ما يفتح باب الاجتهاد القضائي، ويؤثر على مبدأ اليقين القانوني".

ثانيًا: الاختصاصات والقيود العملية

تتحدد صلاحيات محكمة القضاء الإداري في العراق بالنظر في الطعون المتعلقة بالوظيفة العامة (كالترقيات، والعقوبات التأديبية، والنقل، والفصل)، ولا يمتد اختصاصها إلى المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية أو القرارات التنظيمية العامة، مما يُقيّد نطاق الحماية القانونية للحقوق والحريات العامة.

كما أن المحكمة غير مخوّلة بإصدار أوامر تنفيذية ملزمة للإدارة في حال امتناعها عن تنفيذ الحكم، وهو ما يجعل العديد من الأحكام القضائية الصادرة بلا أثر عملي (عبد السلام، ٢٠١٨). وهذا يعكس إشكالية خطيرة في فعالية القضاء الإداري، حيث تصبح الرقابة القضائية شكلية، وتُضعف الثقة المجتمعية بالمؤسسات القضائية.

ثالثًا: المقارنة مع النموذج الفرنسي

تُعد التجربة الفرنسية رائدة عالميًا في مجال القضاء الإداري، حيث أنشئ مجلس الدولة (Conseil d'État) منذ عام ١٧٩٩، ويُعتبر الهيئة الأعلى للقضاء الإداري. يمتاز هذا المجلس باستقلاله الكامل، وبتنوع اختصاصاته، التي تشمل الطعن في جميع

القرارات الإدارية، بما فيها التنظيمية، والعقود الإدارية، وقرارات البلديات، إضافة إلى صلاحية إلغاء أو تعديل القرارات (محمد، ٢٠٢٠).

كما أن مجلس الدولة الفرنسي يُعدّ المرجعية العليا في الاجتهادات الإدارية، وله تأثير كبير في تطوير الفقه الإداري في فرنسا وأوروبا. وتتميز إجراءاته بالبساطة والوضوح، مع ضمانات فعالة مثل الحق في الدفاع، وسرعة الفصل، وإمكانية تنفيذ الأحكام بالقوة القانونية الملزمة.

رابعًا: المقارنة مع النظام الأمريكي

في الولايات المتحدة، لا يوجد "قضاء إداري" مستقل على النمط الفرنسي، بل توجد محاكم إدارية داخل كل وكالة فيدرالية، تُعرف بـ Administrative Law Judges. وتخضع هذه المحاكم للمراجعة من قبل النظام القضائي العام، وخاصة محاكم الاستئناف.

ورغم غياب استقلال قضائي إداري تام، إلا أن هذه الآليات توفر درجات عالية من الشفافية والمساءلة، وتُتيح للأفراد فرصة الطعن بقرارات الهيئات الحكومية، خاصةً في مجالات الهجرة، الضرائب، التجارة، والعمل. كما تُطبّق معايير صارمة في تنفيذ الأحكام، وتعاقب الهيئات الحكومية التي تمتنع عن التنفيذ (عبد الحميد، ٢٠١٤).

خامسًا: التحديات البنيوية في العراق

تواجه محكمة القضاء الإداري في العراق عدة تحديات جوهرية، أبرزها:

١) **ضعف الثقافة القانونية** لدى المواطنين بشأن حقهم في الطعن بالقرارات الإدارية.
٢) **النقص الحاد في الكادر القضائي المتخصص** بالقانون الإداري، مما يؤثر على جودة الأحكام.
٣) عدم **وجود** فروع للمحكمة في المحافظات، ما يجعل الوصول إليها صعبًا.

٤) غياب التنفيذ الفعلي للأحكام القضائية، وهو ما يفقدها أثرها العملي.

كما أن هناك قصورًا في التشريعات التي تنظم القضاء الإداري، حيث لا توجد قواعد واضحة بشأن معايير المشروعية، أو بطلان القرارات الإدارية، كما هو الحال في القانون الفرنسي.

سادسًا: آفاق الإصلاح

لضمان فعالية القضاء الإداري في العراق، يُقترح اتخاذ حزمة من الإصلاحات، منها:

١) **استقلال القضاء الإداري عن السلطة التنفيذية** ماليًا وإداريًا، ليُمارس وظيفته بشكل حيادي.
٢) توسيع اختصاص المحكمة لتشمل جميع أنواع القرارات الإدارية، بما فيها العقود واللوائح.
٣) **إنشاء دوائر في المحافظات** لتسهيل الوصول إلى العدالة الإدارية.
٤) **إصدار قانون موحد للقضاء الإداري**، يُستند فيه إلى التجارب المقارنة، خاصة النموذج الفرنسي.
٥) **تأسيس جهاز لتنفيذ الأحكام الإدارية** تابع للقضاء، تكون له صلاحيات قسرية ضد الجهات الممتنعة.
٦) **تعزيز برامج تدريب القضاة الإداريين**، وتحديث مناهج المعهد القضائي لتشمل القانون الإداري المقارن.
٧) **نشر الثقافة القانونية والإعلام القانوني** لتعزيز ثقة الأفراد بالقضاء الإداري كأداة لحماية حقوقهم.

عند المقارنة يتضح أن القضاء الإداري في العراق ما يزال في مراحل تأسيسية من حيث القوة القانونية والمؤسسية، ويحتاج إلى إرادة سياسية وتشريعية لتطويره. فبينما

يتمتع النموذج الفرنسي باستقلال شامل، ويُطبّق آليات رقابية متقدمة، ويؤثر في السياسة العامة من خلال أحكامه، يفتقر النموذج العراقي إلى العديد من هذه المقومات، رغم وجود قاعدة قانونية يمكن البناء عليها.

أما النموذج الأمريكي، رغم اختلافه من حيث الفلسفة القانونية، إلا أنه يُوفر آليات فعالة في الطعن والمراجعة، ويُطبّق مبدأ سيادة القانون بشكل حاسم. وبالتالي، فإن الاستفادة من هذين النموذجين يمكن أن تُرشد العراق إلى إصلاح القضاء الإداري بشكل يُعيد له دوره كمؤسسة رقابية تضمن حقوق الأفراد في مواجهة الإدارة.

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن القضاء الإداري، من حيث الأساس النظري، يُمثّل أداةً فعالة لحماية الحقوق والحريات العامة، خاصةً في الأنظمة القانونية التي تمنحه استقلالًا وصلاحيات واسعة، كما هو الحال في فرنسا. غير أن الفحص العملي للتجربة العربية والعراقية، تحديدًا، يكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والطبيعة التطبيقية لهذا القضاء.

ولقد بيّنت المقارنة بين النماذج القانونية المختلفة أن فعالية القضاء الإداري ليست فقط رهينة بالقواعد الدستورية أو القانونية، بل هي نتاج بيئة مؤسسية متكاملة، تشمل التدريب القضائي، ثقافة احترام الأحكام، فعالية التنفيذ، ودور المجتمع المدني. كما أظهر التحليل أن خلط الاختصاصات بين القضاء الإداري والدستوري، وغياب حدود واضحة في بعض التجارب العربية، يؤدي إلى تآكل الحماية القضائية ويُربك المتقاضي

من خلال مراجعة الأحكام القضائية والاستقراء المقارن، يتبيّن أن ثمة ثلاث ثغرات رئيسية تعوق دور القضاء الإداري في العالم العربي:

١) ضبابية البناء القانوني في تحديد اختصاص القضاء الإداري بشكل مستقل عن القضاء العادي والدستوري.
٢) ضعف الحماية الإجرائية للمتقاضين، لا سيما من حيث البطء، التعقيد، وغياب المساعدة القانونية.
٣) هشاشة آليات تنفيذ الأحكام، ما يُفقد ثقة المتقاضين في قدرة القضاء الإداري على تحقيق العدالة فعليًا، لا شكليًا.

وعليه، فإن تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات يقتضي إعادة بناء وظيفة القضاء الإداري ليس من خلال إعادة إنتاج الأدوات التقليدية، بل عبر إدماج أدوات رقابة مجتمعية، وتطوير الفكر القضائي نفسه ليكون أكثر انفتاحًا على المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

التوصيات

١) يجب أن يتم تطوير قانون خاص بالقضاء الإداري في الدول العربية – لا سيما العراق – يتضمن تحديدًا دقيقًا لاختصاصاته، ويمنحه استقلالًا مؤسسيًا كاملًا عن القضاء العادي والدستوري.

٢) ضرورة إدراج مسارات تدريب إلزامية متخصصة في القضاء الإداري، تراعي خصوصية منازعات المشروعية، وتستند إلى الاجتهادات المقارنة (خصوصًا الفرنسية والأوروبية)، مع إشراك ممارسين دوليين في برامج التأهيل.

٣) يُقترح استحداث وحدات خاصة داخل المحاكم الإدارية تُعنى بمتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة ضد السلطات العامة، بما يضمن عدم إفلات الإدارة من رقابة القضاء.

٤) على المشرعين تجنب الخلط بين اختصاصات المحاكم الإدارية والدستورية، من خلال تحديد دستوري واضح لمهام كل جهة، تجنبًا لتضارب الأحكام وضياع الحقوق.

٥) تشجيع منظمات المجتمع المدني على تبنّي قضايا استراتيجية أمام القضاء الإداري تهدف إلى ترسيخ مبادئ قانونية جديدة، خصوصًا في مجالات حرية التعبير، حماية البيئة، والشفافية الإدارية.

٦) الاستثمار في بناء منظومة إلكترونية تتيح رفع الدعاوى ومتابعتها، بما يقلل من الكلفة ويُسرّع إجراءات التقاضي، ويعزز ثقة المواطن بالقضاء.

٧) ضرورة أن تستند المحاكم الإدارية إلى مبادئ القضاء المقارن، وتستخدم آليات الاستشهاد الفقهي من الاجتهادات الأجنبية (كما هو معمول به في قرارات مجلس الدولة الفرنسي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

المصادر والمراجع

١) إبراهيم، ج .(2017) .التحديات القانونية أمام القضاء الإداري في حماية الحقوق (الطبعة ١). دار الشروق.

٢) أبو زيد، أ .(2014) .*حقوق الإنسان في القانون الإداري* (الطبعة ١). دار النهضة العربية.

٣) الحمدي، ر .(2017) .إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري في الدول العربية (الطبعة ١). دار الفكر.

٤) الخطيب، م .(2009) .دور القضاء الإداري في حماية الحقوق في الأنظمة القانونية المختلفة (الطبعة ١). دار الجيل للنشر والتوزيع.

٥) الخولي، ح .(2018) .*دور القضاء الإداري في حماية الملكية الخاصة* (الطبعة ١). دار الجيل للنشر.

٦) الدسوقي، أ .(2011) .*الرقابة القضائية على القرارات الإدارية* (الطبعة ٥). دار النهضة العربية.

٧) الربيعي، أ. ع. ر .(2023) .دور القضاء الإداري العراقي في حماية الحقوق الإجرائية للموظف العام .*مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، ٢٥* (1)، ١٢٥–146.

٨) السعدي، ع .(2016) .*حماية الحريات العامة في النظام القانوني المصري* (الطبعة ٣). دار الفكر العربي.

٩) السوداني، ه. ف .(2022) .تحليل نقدي لاختصاص محكمة القضاء الإداري في العراق بعد تعديل قانون مجلس الدولة .*مجلة العلوم القانونية والسياسية – جامعة كربلاء، ١٤* (2)، 77.98–

١٠) السيد، إ .(2018) .دور المحاكم الإدارية في حماية الحقوق والحريات في الدول العربية (الطبعة ١). دار الفكر.

١١) الشريف، ع. ر .(2008) .القضاء الإداري وحماية الحقوق (الطبعة ٢). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١٢) الشمري، ز. ج .(2021) .حدود رقابة القضاء الإداري العراقي على مشروعية القرارات الإدارية)رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة.(
١٣) الشيخ، أ. م .(2012) .الرقابة القضائية على قرارات السلطة التنفيذية (الطبعة ٢). دار النشر للجامعات.
١٤) الطماوي، س. م .(2015) .القضاء الإداري ومجلس الدولة (الطبعة ٤). دار الفكر العربي.
١٥) عبد الحميد، م .(2014) .*حقوق الإنسان وحمايتها أمام القضاء الإداري* (الطبعة ١). دار المسيرة.
١٦) عبد الرحيم، ص .(2013) .السلطة التقديرية للقضاء الإداري في الأنظمة القانونية المختلفة (الطبعة ١). دار المعارف.
١٧) عبد السلام، ع .(2018) .*حماية حقوق الإنسان في النظام الإداري العربي* (الطبعة ١). دار المسيرة.
١٨) عبد اللطيف، ح .(2017) .*الرقابة القضائية على السلطة العامة* (الطبعة ١). دار النهضة العربية.
١٩) عبد الله، ص .(2015) .مبادئ القانون الإداري وأثرها على حماية الحريات العامة (الطبعة ٣). مكتبة العبيكان.
٢٠) عبد الله، م .(2016) .الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الجائرة (الطبعة ٢). دار النهضة العربية.
٢١) العطواني، م. ع .(2022) .مشكلة تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في العراق)رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد.

٢٢) علي، ي .(2012) .القضاء الإداري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الطبعة ١). دار النهضة العربية.
٢٣) العمري، خ .(2011) .التطور التاريخي للقضاء الإداري في مصر (الطبعة ١). دار المعارف.
٢٤) عوض، م. ر .(2010) .القضاء الإداري وحقوق الأفراد (الطبعة ٣). دار النهضة العربية.
٢٥) العيسوي، إ .(2015) .تأثير القضاء الإداري على السياسات العامة (الطبعة ١). دار المدى.
٢٦) فوزي، ع .(2020) .القضاء الإداري والتطورات السياسية في العالم العربي (الطبعة ٢). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٧) القاضي، م. م .(2013) .القضاء الإداري في الوطن العربي: دراسة مقارنة (الطبعة ١). مكتبة الأنجلو المصرية.
٢٨) القحطاني، ص .(2016) .مبادئ القضاء الإداري ودوره في تحقيق العدالة (الطبعة ٣). مكتبة العبيكان.
٢٩) مجلس القضاء الأعلى العراقي .(2023) .التقرير السنوي لأعمال محكمة القضاء الإداري .بغداد: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى.
٣٠) مجلس النواب العراقي .(2019) .قانون مجلس الدولة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٩ .الوقائع العراقية، العدد ٤٥٥٣.
٣١) محمد، خ. ع .(2010) .القضاء الإداري في القانون الفرنسي: دراسة مقارنة (الطبعة ٢). دار الفكر الجامعي.
٣٢) محمد، ر .(2020) .القضاء الإداري والحق في المساواة أمام القانون (الطبعة ١). دار الفكر العربي.
٣٣) المسعودي، أ .(2016) .التحديات التي تواجه القضاء الإداري في العالم العربي (الطبعة ١). دار الفكر.

٣٤) المصطفى، ع. م .(2019) .الحقوق السياسية ودور القضاء الإداري في حمايتها (الطبعة ١). دار النشر الجامعي.
٣٥) الموسوي، ح. ك .(2020) .القضاء الإداري العراقي وضمانات حقوق الأفراد: دراسة تحليلية في ضوء قانون مجلس الدولة رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٩ . مكتبة الرصافي.
٣٦) المؤيد، م .(2017) .دور القضاء الإداري في حماية البيئة (الطبعة ١). مكتبة المعارف.
٣٧) يوسف، أ .(2019) .القضاء الإداري والرقابة على السلطة التنفيذية (الطبعة ١). دار النشر الجامعي.